مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية -بحوث ودراسات-
المجلد: 10 العدد: 01، 2023 ص.ص: 453-473

تنمية الفكر السياسي المعاصر بين رهاني المواطنة والعولمة

Development Contemporary political thought between the stakes of citizenship and globalization

مونيس أحمد *
جامعة البليدة 2 (لونيسي علي)
ahmed3814@hotmail.com

عبد القادر جراد
جامعة يحي فارس (المدية)
djerradabdelkader2020@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/31 **تاريخ القبول: 2022/09/14**

ملخص:

مما يتميز به الفكر السياسي المعاصر كثرة تبدله وتغيره الأمر الذي أنتج العديد من المفاهيم والتصورات الجديدة التي تزخر بها المحافل الدولية، وإنما يرتبط هذا الزخم ببداية بروز المعالم السياسية والقانونية والثقافية التي تؤشر لنظم دولي جديد ومن بينها مفاهيم حول الأسرة الدولية ، التجمعات الاقتصادية والسياسية مثل ما يجمع بين روسيا والصين كقوتين عالميتين تعمل على حصر القوة والايديولوجية الرأس مالية المرتبطة بفكرة عولمة الفكر السياسي وتحويل القيم الأصيلة للمجتمعات مثلما تركز كذلك على عولمة مفاهيم مثل المواطنة ، وما تمثله من أهمية بالغة في الفكر السياسي ككل منذ الثورة الفرنسية ، من خلال ترقية المستويات الفكرية والحضارية للمجتمعات الانسانية بصفة عامة ، وخاصة تلك التي يطبق عليها منطق قوة العولمة بإلغاء رصيدها الثقافي والسياسي والاجتماعي وربطه بعجلة النظام العالمي الجديد.

الكلمات المفتاحية: الفكر – السياسة المعاصرة ، الإقتصاد – المجتمعات – النظام العالمي

Abstract:

What characterizes contemporary political thought is its frequent change and change, which has produced many new concepts and perceptions that abound in international forums, but this momentum is linked to the beginning of the emergence of political, legal and cultural landmarks that indicate new international systems, including concepts about the international family, economic and political gatherings such as what It brings together Russia and China as two world powers that work to limit the power and the capitalist ideology associated with the idea of globalizing political thought and transforming the original values of societies as It also focuses on the globalization of concepts such as citizenship, and the great importance it represents in political thought as a whole since the French Revolution, through upgrading the intellectual and civilized levels of human societies in general, especially those to which the logic of the power of globalization is applied by canceling their cultural, political and social balance and linking it to the wheel of the new world order. .

Keywords: Thought - Contemporary Politics, Economics - Societies - World Order

* المؤلف المرسل

مقدمة :

اختلفت وتباينت وتعددت التصورات والاتجاهات السياسية في المشهد السياسي العالمي نتيجة العديد من العوامل والأسباب ، التي ترجمها المختصون والمشتغلون في الحقل السوسيو سياسي بمجموعة من المساهمات والأعمال التي ترجمت إلى حد بعيد الواقع المتعلق بالفكر السياسي في ظل القوى العالمية المتصارعة في إطار عولمة كل ما هو موجود من دون النظر إلى العواقب والنتائج التي ستؤول لها الأوضاع حاليا وفي المستقبل ، لذا يعتبر الموضوع قيد الدراسة من أهم المواضيع لأنه يجمع بين بعدين مهمين يتعلقان بمصير الفكر السياسي ومفهوم المواطنة كقيمة اجتماعية وثقافية أساسها العقد الاجتماعي ، وظاهرة العولمة التي يزداد مفعولها وتعاظم قوتها من أجل تبني معظم القيم الثقافية والاجتماعية والسياسية.

ومما جاء في السياق، يمكن طرح التساؤل التالي:

هل للفكر السياسي المعاصر القدرة على التوفيق بين قيم المواطنة وتداعيات العولمة؟

أولا: ماهية الفكر السياسي المعاصر

1 مفهوم الفكر السياسي المعاصر:

تتوفر العديد من المداخل النظرية التي يتم على أساسها تحديد مفهوم الفكر السياسي، فمنها ما يرتبط بقوة الدلالات المتعلقة بالظاهرة نفسها، أو مجالها الزماني والمكاني كالفكر السياسي القديم، أو الحديث...، وبصفة عامة يمكن تعريف الفكر السياسي على أساس : «أنه مجموعة من التصورات والأفكار والاتجاهات والآراء المتباينة التي استطاع أن يستصيغها العقل البشري بصورة عقلانية ، من أجل القدرة على الوصول لتفسير موضوعي للظاهرة السياسية ، وطبيعة علاقتها بالبيئة العامة المجتمعية والعالمية ، وأبرز خصائصها ، ومتطلباتها، ومعقوليتها ووجودها من عدمه ، الفاعلين القائمين عليها »[1]

ويمكن تعريفه أيضا على أساس: «اعتباره الأفكار والنظريات والقيم التي تحرك العمل و السلوك السياسي، وهو البنيان الفكري المجرد المرتبط بتفسير الوجود السياسي».[2]

2 أنماط الفكر السياسي: توجد تصنيفات خاصة بالفكر السياسي حسب طبيعتها وأنماطها، ويمكن تصنيف أنماط الفكر السياسي كالتالي:

• **الفكر السياسي المبني على مؤشرات التنبؤ:** تتمحور أنماط الفكر السياسي بصفة غالبة في مجموعة المساهمات الفكرية والأكاديمية المتعلقة بالمداخل النظرية والدراسات الإمبريقية،

والمعمول بها من أجل احداث التغيير في المشهد والواقع السياسي العام ، والوصول إلى مجموعة النتائج التي يتم انتظارها من التغيير وفق إطار ورؤية تنبئية تعتليها خصائص التغيير الجذري التي يتم بناءه من خلال تلك التنبؤات العلمية المنبثقة من تلك البحوث والدراسات، غير أنه إذا كانت التغيير المرتقب فرعي أو جزئي يتعلق بمجال أو حقل معين دون المجالات الأخرى ، يمكن اعتباره فكر سياسي ذي طبيعة اصلاحية توجيهية تسعى إلى تغيير أو تبديل بعض السلوكيات المعلقة ببعض الظاهر السياسية.

• **الفكر السياسي التبريري:** هذا النمط من التفكير في الواقع السياسي يحاول تقديم مجموعة من التمظهرات التبريرية التي تؤكد صلاحية الفكر السياسي السائد ، مع العمل على تقديم المساهمات الفكرية والعلمية التي تؤيد بقاءه واستمراريته لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال العمل الحجاجي الذي يعتمد على الإتيان بالحجة والرهان لصلاحية هذا النوع من الفكر في الوقع السياسي السائد.

• **الفكر السياسي الوصفي:** يختص هذا النمط من الفكر السياسي بتتبع ودراسة الأعمال والتراث الفكري في الفكر السياسي ، ومحاولة نقله عبر هذه الدراسات الوصفية الأنتوغرافية التي تعتمد على تصوير تلك الأعمال والدراسات ونقلها على الحالة الأصلية لها من دون احداث التحليل أو التشخيص أو الاعتراض ، لكي يتم في الأخير من عرض مختلف هذه الأفكار السياسية بشكل موضوعي[3].

3. أقسام الفكر السياسي: يحتل الفكر السياسي في الحقل العام للسياسة الريادة والطليعة لما يحتويه من مادة علمية كانت نتاج أبحاث ودراسات نظرية وامبريقية ، صنعت قوانين محددة في العمل السياسي بصفة عامة ، ويرتبط هذا الانجاز بقسمين مهمين يشكلا نواة الفكر السياسي الحالي أو السابق الذي تغير بفعل الأطروحات التنبئية الجذرية الراديكالية ، ويمكن استعراض هذين القسمين كما يلي:

• **الأفكار السياسية:**

تعد الأفكار السياسية نتاج العديد من الدراسات والمجهودات الأكاديمية المختلفة عبر مختلف الأوقات والعصور ، وتتميز بكونها دراسات تاريخية تحاكي حقبات زمنية قديمة تؤسس وترتكز على المتابعة الفعلية والعلمية والعملية للمداخل النظرية وكل ما يرتبط بالتراث الفكري في مجاله الزمني المحدد المرتبط ارتباطا وثيقا بمعيار السلطة ومفهومها وتأثراتها المادية والمعنوية ، دون اغفال التصورات الفكرية والاتجاهات النظرية الإمبريقية التي تناولت الظاهرة السياسية بالتفصيل والتحليل والدراسة ، وتعد الأفكار السياسية من أهم الدراسات التاريخية التي تتناول متابعة هذه الأحداث التاريخية على أساس بعده الزمني الذي لديه صلات وروابط بمفهوم السلطة ، مع التأكيد على الأخذ بعين الاعتبار بباقي التصورات والاتجاهات الفكرية الصادرة عبر الأزمنة المتعاقبة من طرف مختلف المفكرين والمنظرين في المجالات ذات الصلة بالبعد السياسي[4].

• **النظريات السياسية:**

تختلف النظريات السياسية على الأفكار السياسية من حيث طبيعتها بالنسبة للعوامل الزمانية والمكانية ، بحيث لا ترتبط بهذين العاملين كمعيارين لتحديد مبدأ التفكير السياسي ، من خلال العمل الجدي وراء استحداث قواعد وأصول علمية تتماشى وتتوافق مع متطلبات المنهج التجريبي ، وما يمكن معينته في أرض الواقع وبصفة مباشرة[5].

ثانيا: النظريات الكبرى للفكر السياسي :

1. نظرية نيكولا مكيافيلي (مبدا الغاية تبرر الوسيلة في الميكيافيلية):

يمثل مبدأ الغاية تبرر الوسيلة من أهم الإسهامات الأكاديمية ذات الطابع السياسي والذي يعرف الميكيافيلية ، حيث ينسب للمفكر الإيطالي نيكولا مكيافيلي والذي تم تسجيله في كتابه الأمير ، والذي قدمه لأحد الملوك في أروبا في الحقبة التاريخية التي لازمت القرون الوسطى ويعتبر هذا المبدأ أسلوب في حقل العلاقات السياسية التي تتسم بجملة من المواصفات السلبية المعاملات التي يطبع عليها المكر والخداع والنفاق والمراوغة ، بحيث لا يمكن النظر وفق المبادئ السامية لتلك الوسائل المعتمدة في تحقيق غاية معينة ، لذلك فالغاية تفرض

على صاحب القرار وصناعه استعمال وسائل الكذب والأنانية والخداع والاشاعة بغرض الوصول إلى النتيجة التي يرونها تتناسب مع طموحاتهم وأهدافهم الحالية والمستقبلية ، لذلك من أرقى صفات المسؤول المكيافيلي السلطوي الوصولية الآنية بالتسلق على ظهور الآخرين من أجل الوصول للهدف المنشود دون التأكد أو مجرد النظر في شرعية الوسيلة المعتمدة ومدى تطابقها مع القيم الأخلاقية المثلى ، لتتطبع الصورة الذهنية للعامة باقتران نظرية مكيافيلي بمظاهر النفاق والكذب والتغليط والتلفيق ، وحتى فيما يتعلق بالمختصين في الحقل السيكولوجي باتو يعتبرون الشخصية الميكيافيلية تتسم بعدم السواء لما تتضمنه هذه الشخصية من تناقضات لا تتطابق مع الواقع الاجتماعي والأخلاقي حتى للعامة[6].

هذا ما أصبح متعارف عليه باللعبة الميكيافيلية التي يتم اعتمادها في الحياة السياسية ، والتي باتت ضمن قاموس الفكر السياسي كأخطر المعاملات السياسية.

كما كانت لجملة من العوامل الأثر السلبي على أسس الفكر السياسي لميكيافيلي من أبرزها الضعف المسجل على نظام الحكم في تلك الحقبة التاريخية ، المؤامرات والحيل التي حيكت ضد شخصه حينما كان مسؤولا ذا شأن في الحكومة ، ضف إلى ذلك ولعه الشديد بالأحداث التاريخية التي يعتبرها صور لأحداث متكررة يختلف فيها عامل الزمن والأشخاص.

واعتبر كل من عاملي الدي والأخلاق يضرون الحاكم في مسيرته لذا لا بد عليه اذا أراد كسب خوف واحترام وحب الرعية أن يبتعد على الاحلاق والدين في الحكم ، انطلاقا من الوضع المنحرف والفاسد لكثير من العامة من الناس ، وما يتعلق بالمعاهدات والوفاء بها فذلك مرتبط بالتوجه البراغماتي للحاكم الذي يعطي الأولوية في الوفاء بالعهد إلى ما يمكن أن يعود عليه بالفائدة فقط من دون أن يثبت أعين الآخرين عليه ، كما قال في كتابه الأمير المظاهر الخادعة والمزيفة والشكليات الفارغة هي أهم المواصفات التي لا بد أن يجمع بينها الحاكم لكي ينجح في سياسته السلطوية على الآخرين.

من حيث ركز ميكيافيلي في نظريته على مبادئ التلاعب والكذب والنفاق والأنانية والبراغماتية...، فقد رسخ هذه المبادئ في جوهر الفكر السياسي ، بل وأصبحت الكثير من الأنظمة السياسية في العالم تتعامل وفق المبدأ الميكيافيلي في التعاملات والعلاقات الجيوسياسية التي ترتكز على اللغة التي جسد معلمها نيكولا مكيافيلي[7].

2. نظرية العقد الاجتماعي في العصر الحديث:

أبرزت مختلف الأحداث التي مرت بها المجتمعات خاصة في مطلع العصر الحديث الزامية وجود ضوابط مادية تنظم العلاقات والمعاملات في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ، بحيث تطلب تنظيم هذه العلاقات صناعة مشهد للمجتمع المدني الذي يتخذ العقد الاجتماعي كمنفذ لذلك ،ويكمن ابراز طبيعة العقد الاجتماعي ، والمراحل التي مر بها حسب المساهمات الثرية التي قدمها كل توماس هوبز ، جون لوك ، جون جاك روسو كما يلي:

• طبيعة العقد الاجتماعي عند توماس هوبز(دولة الوازع عن العدوان الطبيعي في الإنسان):

استطاع توماس هوبز أن يهندس خريطة جديدة لطبيعة العلاقة التي تجمع بين العامة من الناس(المواطنون) و الدولة التي يتواجدون بها من أجل ضمان مواجهة مختلف الصراعات التي كانت سائدة في تلك المجتمعات، حيث يوجد من كان يعتقد بإلزاميه استمرارية النظام الملكي من دون مناقشة ، مع ضمان أكثر استقلالية على سلطة الملك ، مما ألهب فتيل الحروب الأهلية في المملكة المتحدة في الفترة التي عاصرها هوبز ، وزيادة الصراع على الهيئة التي تتولى زمام السلطة المطلقة في الفكر السياسي الذي تبناه هوبز بمساندته لفكرة الحكم المطلق للمك من دون شريك، مما دفعه إلى هندسة سلطة الملك تحث غطاء فكري يتمحور في حيثيات العقد الاجتماعي الذي أسس من أجل حماية وضمان حقوق العامة من الناس.

كما انطلق هوبز من نقطة أساسية في فكره السياسي المتعلق بالعقد الاجتماعي مؤداها المجتمع قديما كان في ظل صراعات متكررة بين الاقوياء والضعفاء ، وكان القوي يسيطر على الضعيف في إطار قانون الغاب هذه المظاهر الغير حضارية كادت تؤدي حسبه لفناء الكائن البشري ، لكن بتفاهم الجماعة على اختيار شخص قوي يتولى زمام الحكم أنقض البشرية من الانقراض والفناء ، وبالتالي حافظ على حقوقهم وأمنهم وضمن حريتهم ، هذه الرمزية تشير إلى ملك حاكم يتميز بالقوة والسيطرة على مقاليد السياسة[8].

وقد حاول هوبز تجسيد الميكانزيم الصارم الموجود في الحقل الفيزيائي من خلال النموذج الميكانيكي في الوضعية الطبيعية بحيث أكد في قوله أن {**الإنسان ذئب لأخيه الإنسان**} ،يدفعه بذلك لوجود ملك قوي وبروز دولة مبنية ألليا ومنظمة تنظيما دقيقا ، تتلخص وظيفتها في

القضاء على هذه الخاصية العدائية بين الأفراد في المجتمع ، ليقرر أن كل فرد باستطاعته التعاقد مع جميع أشباهه فردا فردا يتنازل بمقتضاه كل واحد منهم على حقوقه الطبيعية.

• طبيعة العقد الاجتماعي عند جون لوك(عقد تراضي لأجل دولة تشريع وتقاضي):

المسالة تختلف بالنسبة لجون لوك الذي يعتبره الكثيرون الأب الروحي لمفهوم الليبرالية الحديثة، ليقف على النقيض من هوبز من خلال تجسيده لحالة الطبيعة كوضعية أرقى دون اجماع إنساني، ففيها يحيا الفرد من البشر حياة لها كل مقومات الوجود المستقل والمنظم بمقتضى القانون الطبيعي الساري نفوذه على جميع أفراد النوع البشري، ويعتقد لوك أن القانون الطبيعي من السنن الكونية الإلهية يؤسس بها لبسط شرعية العدالة بين العامة من الناس في الوضعية الطبيعية، وهي بذلك بمثابة قاعدة أساسية تصنع من خلالها جلال قوانين والتشريعات والمؤسسات السياسية الرسمية في الحالة المدنية متى التزموا بها ، وطالما لم يقاوموها، وكلما استعانوا بالحكمة واحتكموا إليه[9]، من حيث طبيعته الملزمة للجميع من دون استثناء ، وغايته تقترن بقدر ما يكمن الزام كل فرد من الناس يستطيع أن يؤمن حياته وأملاكه، وأن يحفظ حريته وسائر حقوقه الطبيعية بما في ذلك حقه في إقامة العدل بنفسه كالاقتصاص من شخص اعتدى عليه وظلمه يلزمه كذلك أن يحترم حقوق غيره من الناس وحقوق الانسان بأكملها.

كما أشار إلى جملة من الحقوق التي يعتبرها مقدسة بالنسبة للإنسان في إطار حريته الطبيعية بعدم خضوعه لأية قوة عليا على الأرض ، أو سلطة أي إنسان آخر ، ما عدى ما اتصل بالقوانين الطبيعية التي تعد متنفسه الوحيد ، وفي هذا الإطار أبرز لوك الحقوق المعنوية المقدسة ولخصها في **الحق الأول المنبثق على الحرية** التي قسمها إلى مضامين الحرية الطبيعة والتي بمقتضاها لا يخضع إلى أية قوة أخرى على وجه الأرض سوى ما يتعلق بالقوانين الطبيعية ، أما الفصل الذي يتعلق بالحرية المدنية ، أن لا يخضع الفرد إلى أية سلطة سوى تلك التي تحقق الرضى الجماعي ، وأن لا يخضع إلى أي سلطة قانونية سوى تلك التي تعهد بها المشرع لحمايته[10].

أما فيما يخص الحق الثاني المقدس فقدمه للحرية الملكية وهي من أشد المفاهيم تعقيدا لتعدد المعاني المرتبطة بها، وربطها بحرية الفرد في جسمه وعقله وماله وربطها بمسألة الملكية الخاصة للإنسان التي أقر بضرورة تعميمها لبناء مجتمع من الأحرار، لكن من المفارقات

العجيبة في فكر لوك السياسي هو إلغاءه لفكر ملكية المال النقدي ، رغم أن موطنه المملكة المتحدة كانت في تلك الفترة تسيطر على أغلب المقدرات المالية والتجارية في العالم.

وفيما يتعلق **بالحق المقدس الثالث في نظره مسألة المساواة الطبيعية** وتتلخص في احترام المساواة بين الأفراد، واحترام قوانين الطبيعة ، ومن أهم عناصرها الناطقية العقلية والحرية في الملكية والحيازة ، والحق المرتبط للفرد باستخدام قواه العقلية والبدنية والذهنية[11].

• طبيعة العقد الاجتماعي عند كون جاك روسو (مشكلة سيادة الجزء أو الكل):

برز مؤلف" جون جاك روسو "العقد الاجتماعي سنة **1762** ، كما يمثل العمل الفكري المتعلق بالعقد الاجتماعي من أبرز مؤلفات روسو السياسة، بحيث دأب روسو على الانشغال دائما بمشاكلات الدولة و الحكومة، كما استعان بذلك من خلال وصفه لتلك الحالة الطبيعية التي يكون عليها الإنسان في وضعية تتميز بمظاهر المساواة بين الناس، لتكون افتتاحية مؤلفه **العقد الاجتماعي** بجملة مشهورة يتحدث فيها بأن الإنسان { **ولد حرا، لكنه في نفس الوقت مكبلا بالأغلال في كل مكان}**، و هي الوضعية التي وصفها بالبساطة و العزل لا يعني كونه حالة غير اجتماعية، و إنما هو فقط تعبير غير سياسي، ليتمتع الإنسان من خلالها بحقوق تضمن له بذلك العيش في كنف السلم و الطمأنينة والأمن، ويشار لهذه الحقوق بالحقوق الطبيعية في الحرية و المساواة، ليتساوى الأفراد في معيشتهم ضمن الحالة الطبيعية وفق مبدأ المساواة.

كما أبرز روسو عملية الانتقال من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني ، بحيث أقر بعدم الانتقال للمرحلة الثانية إلا من خلال فاصل زمني معتبر ، لتأخذ مجموعة من التحولات التاريخية التطور ضمن إطار مجموعة من الخطوط العريضة **بدأها بالملكية** ، التي تعتبر في نظره من الأسباب الكامنة لانحراف الحضارات البشرية بصناعة جملة من الفوارق الاجتماعية ليؤكد روسو ذلك بقوله { **إن تكوين جميع الشرور كان أولى نتائج التملك** } ، ليعرج على مبدأ **اللامساواة** التي ربطها بطبيعة العلاقات السائدة بين البشر والتي تطورت معالمها لتنتقل من التعاون والتعايش والمساواة إلى الحسد والصراع واللامساواة ، لكن بعد طول المعاشرة بينهم احتكموا إلى قانون العقد الاجتماعي في المجتمع المدني حسب قوله، ومن شروط هذا العقد التنازل الكلي لكل متعاقد عن كل حقوقه لكل الشركة وأوزع ذلك لحالة التساوي بين المتعاقدين

في هذه الحالة ، ضف إلى ذلك أن التنازل كان بمحض الإرادة فالاتحاد بينهم يكون ذوا قيمة أعلى وأرقى.

ليربط بين خطوط الإرادة العامة وبين العقد الاجتماعي لتصبح فوق الجميع ليعيش أعضاء المجتمع الواحد متحدين ومساهمين في بناء السلطة العامة التي تحميهم بخضوعهم لقوانينها وتشريعاتها فالدولة القائمة على الإرادة العامة حسب روسو لا يمكن لها أن تكون جهازا تعسفيا أو تسلطيا ، لتتجلى الإرادة العامة في مجموعة من المظاهر الحضارية المتعلقة أساسا بسلطة **القانون** ،لأنه يعبر على الإرادة العامة ، **الحكومة** التي تعبر الوسيط بي الرعية وصاحب السلطة ، وأخيرا **السيادة** التي تعبر على السلطة المطلقة لمعيار العقد الاجتماعي في الفكر السياسي ، وعلى الجميع الخضوع لصاحب السيادة **(الشعب)**[12]

4. تمرحل الفكر السياسي لعبد الرحمن بن خلدون:

يعد ابن خلدون من أهم المفكرين الذين أسهموا إسهاما لافتا في العديد من الحقول العلمية المتمثلة بالسياسة والاجتماع ومختلف العلوم ، ولعله أتج فكرا سياسيا رياديا فاق عصره بكثير ، بحيث كان من ممارسي السياسية بالنظر إلى المناصب التي تقلدها والأحداث السياسية التاريخية التي كان في الكثير من الأحيان مهندسا لها ولعل أهم المصطلحات التي قدمها بن خلدون للفكر السياسي يتم ايجازها فيما يلي:

• مكانة علم السياسة في نظر ابن خلدون:

يعتبر ابن خلدون أول من استئصل مفهوم السياسة على الاعتبارات الدينية ، وأول من استطاع صياغتها بطرقة صحيحة من الوجهة العلمية ، ولو لم يجعل السياسة موضوعا لعلم نظري لكان قدره أقل من أفلاطون وأرسطو لأنه لم يعرف سوى نظام واحد في الحكم ألا وهو الحكم الانفرادي المطلق الذي يختلف على شاكلة الحكم اليوناني.

كما يعد أول من أدخل مبدأ العلمية الطبيعية في دراسة الظواهر التاريخية والسياسية والاجتماعية، وحاول استخلاص القوانين الطبيعية التي تحكم قيام الدولة وزوالها وحاول وضع الدولة في إطارها الحضاري، منطلقا من المدن الواقعية التي عرفها وعاش فيها حياته، كما قد أنتج أرقى مؤلف من نوعه ، لتحتوي المقدمة أفكار ابن خلدون السياسية[13].

• العصبية وأثرها في الفكر السياسي الخلدوني.

أخذت فكرة العصبية تأخذ حيزا كبيرا على فكر ابن خلدون، فقد قام بذكرها في أكثر من اثنا عشر فصلا وهو في ذلك يقوم بالربط بينها وبين الملك، والرياسة، والنسب، والقبيلة، والدولة والدعوة الدينية كل ذلك من بغية تجسيد هذه المقاربة التي صاغها ابن خلدون لتصبح المحور الأساسي في نظرية العمران الذي أسسه واستحدثه، لهذا السبب يعتبر بأن الملك والدولة العامة إنما يتحققان من القبيلة والعصبية، وتمثل الغاية التي تهدف إليها العصبية مجسدة في الملك ، ويشرح محمد عابد الجابري في رأيه حول العصبية الخلدونية بقوله إن البعد الاقتصادي للعصبية يجب أن يؤخذ في الاعتبار ليسهل التقليص من الغموض الذي يحيط بدور ها في قيام وسقوط الدولة.

تمثل طبيعة المجتمع القبلي بتميزه بطابع العصبيات والطبقات المتباينة المعالم الداخلة في جو من الصراعات التي لا يمكن وأدها لتحقق التشتت والتشرذم ، لهذا السبب تعد العصبية الأساس الكلي لطبيعة مفهوم الانتماء الاجتماعي رغم ما تخلفه من مشاكلات معقدة في قلب المجتمع أو الدولة من تلاقي ايجابي أو تنافر سلبي، وبالتالي فهي رابطة اجتماعية تربط أفراد وجماعة ما ربطا مستمرا يشتد بحسب الظروف الأمنية التي تعيشها الجماعة، ورغم أن ابن خلدون لم يستضغ تعريفا مستقلا للعصبية رغم ذلك اكتفى بذكر منشأها وغايتها ودورها في تطور المجتمع الإنساني، ومما يذكره ابن خلدون حول العصبية قوله **{أن الدعوة الدينية من غير عصبية لا يمكن لها النجاح}**[14].

ثانيا: المواطنة في الفكر الساسي المعاصر.

1.مفهوم المواطنة:

يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم ذات الامتدادات القديمة ولا يرتبط بالعصر الحديث، كما أشار إليه بعض المفكرين، وتتجلى وتتجسد معالمه التاريخية المرتبطة بعدد من الحضارات الإنسانية، إذ يمتد إلى الحضارة اليونانية والرمانية، بل وفي بعض المؤلفات يمتد ليصل إلى حضارة بابل وأشور وحتى في قاب الحضارة الفرعونية القديمة.

كما ارتبط مبدأ المواطنة بمواقف مجموعة من الحركات النضالية عبر العالم و على مدار دوران التاريخ البشري، بغية الوصول إلى تحقيق الحرية والعدل والمساواة والكرامة الإنسانية، وحدث هذا حتى قبل أن يستقر مصطلح المواطنة بمفهوميه التقليدي أو المعاصر.

ويعود أصل كلمة مواطنة إلى اليونانيين القدامى، بحيث اشتقت الكلمة من مصطلح **بوليس** وكانت بذلك تعني المدينة.

وتقدم دائرة المعارف البريطانية تعريفا للمواطنة بأنها: « العلاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة".. وتؤكد دائرة المعارف البريطانية على أن المواطنة –على وجه العموم– تكسب المواطن حقوقا سياسية، مثل: حق الانتخاب، وتولي المناصب العامة».

كما تعرف موسوعة الكتاب الدولي المواطنة: « بأنها عضوية كاملة في دولة، أو في بعض وحدات الحكم، بحيث لا تُميز بين المواطن والجنسية.. وتؤكد على أن المواطنين لهم بعض الحقوق، كحق التصويت، وحق تولي المناصب العامة وعليهم بعض الواجبات، كواجب الدفاع الوطني، ودفع الضرائب»[15].

كما وقد عرفها قاموس علم الاجتماع على، أنها: « مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون».

وقد ذكر جان جاك رسو في نظريته الشهيرة "العقد الاجتماعي": « أن المواطن له حقوق إنسانية.. لا بد من تقديمها له، وبالوقت نفسه عليه مسؤوليات اجتماعية يلتزم بتأديتها».

2. أبعاد المواطنة:

يؤكد مصطلح المواطنة على طبيعة العلاقات الاجتماعية الموجودة بين الفرد ودولته التي يقطن ويعيش فيها، ويحمل جنسيتها، وبالتالي ينحني لقوانينها، كما يستطيع المشاركة في حكمها، بالإضافة إلى حصول كل فرد في الدولة على حقوقه، كغيره من المواطنين وخاصة من غير أي فروقات، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لمبدأ الالتزام بأداء الواجبات اتجاه الدولة، مما ينتج

فردا عضوا مشاركا في بناء وتسيير المجتمع ويدين له بالانتماء والولاء، ويمكن تحديد أبعاد المواطنة في النقاط التالية[16]:

• **مبدأ بعد الانتماء:** ينطوي في خضم هذا البعد عدة صور ونماذج لمبدأ للانتماء، نذكر من أهمها الانتماء العرقي، واللغوي، والثقافي، والقبلي، والديني، والأسري، والقيمي ، وحتى الأيديولوجي ، والتي تنطلق من الزامية تختص بها الدولة من خلال الاعتراف بهذه الحقوق المكتسبة واحترامها، دون أي تفرقة.

• **مبدأ بعد المشاركة السياسية والمدنية :** من خلا أحقية كل فرد تتوافر فيه الشروط القانونية والتأهيلية بممارسة العمل السياسي أو المدني ، يضاف لها المؤهلات والاستعدادات التي تتطلبها هذه النوعية من المهام وفق ما يحقق المصلحة العامة للمجتمع ، باعتباره يقدم خدمة عمومية لصالح العامة من الناس من جهة ، ولدولته من ناحية أخرى ، وهذا ما يترجم من خلال الانتخابات مثلا.

• **مبدأ بعد الحقوق المختلفة:** ويندرج هذا البعد تحت طائلة الحقوق الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية ، والدينية ، والشعائرية ، والثقافية التي لا بد أن تكون لدى كل عضو في المجتمع من أجل خدمة الدولة والمواطنين في نفس الوقت.

• **مبدأ بعد الهوية الوطنية:** يتمظهر هذا ابعد من خلال مجموعة معتبرة من المؤشرات والتصورات المعنوية والمادية والتي تتجسد على شكل سلوكات وتصرفات وخصائص يتميز بها الأعضاء في المجتمع عن غيرهم من المجتمعات الأخرى ، وتمثل الهوية المرجعية الأولى التي تميز الدولة على الدول الأخرى[17].

3. أهمية مبدأ المواطنة:

ساهمت فكرة المواطنة كمبدأ أساسي تنطلق من عوامل اجتماعية، وثقافية، وتشريعية، وسياسية، في نمو ورقي المجتمعات الإنسانية بصورة عامة، وفي إطار خاص في الرقي بالدولة بتجسد فكرتي العدالة والمساواة، على أساس تعزيزها لمبدأ للديمقراطية والشفافية في بناء وصناعة ورقي مقومات الدولة المدنية الحديثة.

إذ تقوم الدولة المدنية الحديثة على أساس المواطنة، وذلك من خلال امتصاص كافة الإرادات الاجتماعية في طبيعة ومنهجية الحكم، وضمان كافة حقوقهم وواجباتهم، وعدم التمييز بينهم

لأي سبب كان من الأسباب سواء كان تعلق الأمر بعوامل الجنس، أو اللون، أو الاعتقاد، أو المذهب الفكري، أو الموقف السياسي...

غير أن، ترسيخ قيم المواطنة من خلال ممارسة الحقوق المرتبطة بها تظل عملية ناقصة غير واضحة المعالم والبناء، ومجهولة المصير مليئة بالمخاطر ليحدث التراجع عنها، والاعتداء عليها، لذلك تتجسد معالم ضرورية تحاول تكريس و تعزيز ونشر ثقافة المواطنة في الوعي الجماعي العام.

وعملية صناعة أو انتاج الوعي الجماعي العام تتطلب بناء قواعد تشريعية تضمن حقوق المواطنة في جانبها السياسي، والقانوني، والاقتصادي والاجتماعي، في ظل نظام ديمقراطي شفاف ، بالإضافة إلى ضرورة توفير آليات لاكتشاف أي انتهاكات لحقوق المواطنة، وتعبئة الرأي العام للتصدي لها، ومجابهتها بكافة الطرق القانونية[18].

ومن ثم تلعب التنشئة الاجتماعية أدوارا محورية في عملية غرس وإعادة غرس قيم المواطنة في نفوس الأفراد منذ الطفولة، كتنشئة الطفل على الاحترام، وتنمية روح المسؤولية، والاعتماد على النفس، وهذا كله يحتاج بذل مجهودات مضاعفة من طرف مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتمثلة في الجماعة المرجعية ، المدرسة بأطوارها الثلاث ، دور العبادة... وتجسيد الفكرة لدى الفئات الشبانية على أساس أنهم أفراد صالحون ينفعون المجتمع ويساهمون بالضرورة في تقديم انجازات إيجابية للمجتمع والوطن، فالمواطن الصالح يعطي أكثر مما يأخذ.

وتوجد حقيقة هامة يجب الاهتمام بها تتمحور في كون المواطنة الصالحة يتم غرسها وانتاجها ومتابعتها في الأسرة والمدرسة، فهي عملية مكتسبة، بحاجة ماسة إلى الاهتمام بها لصناعة المواطن الصالح ذي السلوك الحضاري النافع للمجتمع الذي يعيش فيه[19].

4.اشكالية المواطنة في الفكر السياسي المعاصر ليورغن هابرماس:

شارك هابرماس في صياغة وبلورة مشروع سياسي اجتماعي عنونه **التواصل**، وهو مشروع فلسفي يندرج في إطار التقليد الفلسفي الألماني المعروف **بالنظرية النقدية**، أما من الناحية السياسية والاجتماعية فإنّ هذا المشروع يعبر عن السياق السياسي والاجتماعي لألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد سقوط جدار برلين، حيث أضحت ألمانيا قبلة للنازحين من قارتي آسيا وافريقيا وحتى من أوربا الشرقية نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسية

والأمنية في العديد من دول هذه الأراضي، وبالنظر لما يوفره المناخ الاقتصادي والسياسي والحقوقي فيها من امكانيات، ولهذا برزت مسألة الاندماج الاجتماعي و سياسة تطبيق التعايش بين مختلف مكونات المجتمع الأوربي المعاصر أهم المسائل والقواعد في الفكر السياسي التي تبناها هابرماس.

ويمكن التوضيح في هذا السياق كون **هابرماس** مفكر ذو ثقافة عالية تجسدت رؤيته في مؤلفاته الفلسفية التي تمثل قاعدة أساسية لمشاريعه المعرفية والسياسية والاجتماعية، كما اتصف فكره بالعمق والتجديد، واشتهر بحواراته الفلسفية مع العديد من الفلاسفة المعاصرين له، ويتسب له غزارة في انتاج الفعل الفلسفي، ومن أشهر أعماله[20] التي تندرج في إطار الفكر السياسي أو لها علاقة به نجد الفضاء العمومي، نظرية الفاعلية التواصلية، الحداثة وخطابها السياسي، القانون والديموقراطية...

و يشكل مؤلفه الرئيسي **القانون والديموقراطية** الصادر سنة 1992 من أهم أعماله السياسية التي نشرها في الفترة الأخيرة من مسيرته الفكرية، حيث يدخل كل هذا العمل في إطار التفكير الواسع والمعمق حول أهمية تحديث مبادئ الممارسة السياسية، وأهمية الحقوق، ومحورية العدالة في الفكر السياسي المعاصر، حيث تفرد هذا الكتاب بمسائل متنوعة تجسدت خاصة في العلاقة بين الحق والواجب ، والعلاقة بين حقوق الإنسان والسيادة الشعبية ،والدور المركزي للتواصل في الديموقراطية الجماعية.

كما عرف **هابرماس** بنقده المتعصب لأفكار **أرولز** الليبرالية في إطار النقاشات الفلسفية التي جرت بينهما حيث أبرز ذلك في مؤلفه **الدولة واشكالية المواطنة** بينهما، وحاول هابرماس الإجابة عن مجموعة من التساؤلات في مختلف أعماله المتعلقة بالفلسفة السياسية مركزا على مبادئ المواطنة التي يعتبر أنها تتجاوز المعايير الوطنية المحسورة بين الدولة والأمة، متجاوزة بذلك السياق الليبرالي نفسه في للمواطنة، وما يتعلق بمسألة التنوع الثقافي أنتجت هذه القضية ممارسة فكرية فعلية هدفها إعادة النظر في السياق الكلاسيكي لها ولا يمكن كما صرح بأن {يغيب عن ناظرنا بأن المواطنين هم أشخاص لهم هويات فردية نمت وترعرعت وسط تقاليد معينة، وفي أوساط ثقافية نوعية...}[21].

كما أولى هابرماس اهمية بالغة لما اصطلح عليه **الفضاء العمومي** ، ويمثل المكان الأنسب للحوار والمناقشة واختلاف الآراء، كما يعطي **هابرماس** مفهوما للفضاء العمومي باعتباره هيئة نقدية للسلطة، فهذه الهيئة وسيطة بين الناس الذين يمثلون المجتمع المدني والدولة، فالفضاء العمومي يفرض أن تكون السلطة في خدمة الشعب.

وتقدم هذه التصورات الجديدة فيما اصطلح على تسميته من طرف بعض المفكرين السياسيين المعاصرين ،الديموقراطية التشاورية ليمتد مفهوم الديموقراطية في سياق حدسي لجماعة ديموقراطية ، ويمثل هذا المفهوم لهابرماس أنه من داخله تبرير للغايات.

فالمواطنون في مثل هذا النظام السياسي يتقاسمون الالتزامات بهدف التعامل بجدية لحل المشاكلات باختيارات جماعية على أساس الاقتران العمومي واعتبار منظماتهم الأصلية ذات شرعية كونها تخضر الظروف المناسبة لحوار عمومي حر.

كما حاول هابرماس الجمع في فكره السياسي بين فكرتي المواطنة والمجتمع المدني، فأهمية المجتمع المدني تكم في المساهمة في النشاط السياسي، ومن أبرز التمظهرات الفكرية لهابرماس السياسية استوعاب مؤسسات صناعة القرار كمدخلات للمجتمعات المدنية[22].

ثالثا: العولمة في الفكر السياسي المعاصر.

يعد مصطلح العولمة ترجمة للكلمة بالإنجليزية **GLOBALIZATION** ، التي كان ظهورها الأول في الولايات المتحدة الأمريكية وتفيد في معناها اللفظي تعميم الشيء أو الفرع على الكل بالاهتمام بتوسيع دائرة نفوذه وسيطرته ، وهي تدل بذلك على تعميم نمط سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي...لمجتمع معين على باقي المجتمعات العالمية الأخرى ليصبح مسيطرا عليها.

1. مفهوم العولمة:

ويعرف روبرت رايخ العولمة على أساس أنها:« اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ، وانتقال رؤوس الأموال والثقافات والتقائها في إطار الرأسمالية الحرة ، وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية ، مما ينتج اختراق الحدود القومية والانحسار الكبير في سيادة الدولة ، ويعد العنصر الأساسي في استفحال هذه الظاهرة المؤسسات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات»[23].

بينما يرى جيمس روزناو وهو أحد أبرز المفكرين السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يقول:« وإن كان يبدوا مبكرا وضع تعريف كامل وجاهز يتلاءم مع التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة ، حيث يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة التحليل ، الاقتصاد ، السياسة ، الإيديولوجيا ، وتشمل تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل وتماثل السلع لمختلف الدول المستهلكة ، ونتائج الصراع بين الجماهير المقيمة والأخرى المهاجرة ، وفي خضم كل هذا فإيجاد صيغة مفردة لكل هذه الأنشطة تبدوا عملية صعبة»[24].

2. **العولمة والسيادة الوطنية:**

يندرج هذا العنوان على تصور أساسي مؤداه أن الدولة أضحت تتأثر أوصالها وتتلاشى سلطتها في الجبهتين الداخلية والخارجية، بذلك فاتحة المجال لفاعلين آخرين لديهم سلطة اتخاذ القرار ويبرزون للعلن كبديل لسلطة الدولة الرسمية نتيجة سيطرتهم على الموارد المالية، لذلك يتحكمون في عجلة الاقتصاد الذي يعد من أبرز العوامل الفاعلة في مشروع قيام أي دولة، وهذا يتفق إلى حد معين مع ما أبرزه وأشار إليه **بنيامين كونستون** بأنه لا وجود لمفهوم السيادة إلا في إطار محدود يتميز بالنسبية.

كما يشهد العالم اليوم ضياع الاقتصاد نفسه من احتكار وسيطرة السلطة الرسمية للدولة بعدما كان يمثل أحد أبرز عوامل الرخاء لمواطني هذا البلد، فإذا بالشركات المتعددة الجنسيات تكسر التقاليد بخروجها من بلدانها الأصلية ، لتصل لشق طرق واتجاهات أخرى غير تلك التقليدية يكون فيها الأعضاء المنتمون لها في الهامش من عوائدها، وبالتالي الهدف الأساسي الذي أنشأت من أجله الدولة بات تحت الخطر بفعل الامتداد الرهيب الذي باتت تلزمه ديناميكية العولمة في جزئها الاقتصادي ، وهذا يتم التماسه بقوة في تراجع طاقة الدولة في الوصول لميكانيزمات الاستقرار الداخلي ، والوحدة بين أعضاء الشعب الواحد، وبالأخص بعد عملية تعميم المنتوجات والخدمات إلى المستوى الذي لا يتم فيه القدرة على التفريق بين دولة عن أخرى [25]،ومن المشكلات الاجتماعية والسياسية الأخرى ما يرتبط بمظاهر الاحتجاجات المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والمعيشية المزرية للشعب في جميع دول العالم اليوم بمستويات غير متكافئة ، مثلما شهدته العديد من الأقطار العربية في إطار ما يصطلح عليه الربيع العربي[26].

3. الخطر السياسي والسيادي لأبعاد العولمة على مصداقية الدولة الوطنية:

تنتج العولمة آلية لجمع الدول جميعا في قالب واحد ومن ثم الانصهار في مجتمع عالمي واحد يخضع لسوق عالمية، فلم تعد للحدود الجغرافية بين الدول أهمية ولا القوميات، مما يؤكد على أخطار للعولمة بأبعادها التي من الضروري من أخذها بعين الاعتبار وأهم هذه الأبعاد

ما يتصل بالبعد السياسي الذي يمثل هذا البعد العمود الفقري لأخطار أبعاد العولمة حيث تتمظهر تداعيات التبعية التي تنتجها العولمة من آثار سلبية وايجابية التي تركز عليها المجتمعات الدولية والإقليمية، بحيث تمثل بالفعل السياسية الدولية أبرز اختصاصات الدولة القومية التي تحرص على عدم التخلي عليها ضمن مجالها الجغرافي، و محيطها المحلي وهذا الحرص ضمن المجال الخاص بالدولة الوطنية بعيد كل البعد عن التدخلات الخارجية والتكتلات الاقليمية لذلك يمثل بكل موضوعية سيادة الدولة على اقليمها وممارسة لصلاحيتها وسلطاتها علي شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية، والدولية والقومية هي نقيض وستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة من طرف الفاعلين في الدولة الوطنية.

للعولمة أخطار استراتيجية ، بحيث تعمل على ضمان انكماش العالم والغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصاديات والثقافات والمجتمعات والأفراد بمعايير تتخطي الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية علي مجالها الوطني والمحلي وتستطيع العولمة بقدرتها على ربط هذه العوامل بالسياسة ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة خلال عقد التسعينات والتي أحدث تنافس الدّول في المجال السّياسي، ومن أبرز هذه القوى التكتلات التجارية والإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة والعولمة في البعد السياسي تترجم معايير الهيمنة لاسيما بعد تصدع المعسكر الشرقي وانفراد المعسكر الغربي بسيطرته على العالم ،ويمثل هذا الهدف المحصلة الكبرى للعولمة.

وترمي العولمة في شقها السياسي إلى بروز الحكومة العالمية الواحدة من خلال تشكيل شبكة من المؤسسات العالمية ، فالعولمة السياسية هي تقليص فاعلية الدولة أو التقليل من دورها واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا استراتيجيا للدول في صناعة القرارات السياسية مما يعني بداية نهاية مبدأ السيادة الوطنية ، لتصبح بهذا حركية الدولة

الوطنية بحسب رؤيتها وبرامجها خاضعة لأوامرها، فالعولمة بهذا الشكل تسعى إلى الولاء والانتماء إلى الديموقراطية الليبرالية العالمية[27].

خاتمة:

عرف الفكر السياسي العديد من المحطات التاريخية التي كانت تحمل في طياتها مفاهيم ومصطلحات متنوعة ، كانت لتتناسب مع الحالة الاجتماعية والثقافية السائدة في تلك الفترة الزمنية ، كما عرف المفهوم تغيرا جذريا من حيث طبيعة المساهمات التي تم تقديمه في هذا الخصوص ، سواء من المنظرين الغربيين ، وحتى العرب ، لتتجلى مجموعة من المصطلحات الجديدة التي كانت تحمل في أزمنة قديمة معاني معينة لتتحول معانيها بفعل موجة التغيرات التي شهدها الفكر السياسي العالمي خاصة في العصر الحديث لتتحول مفاهيم المواطنة وترتبط بمفهوم العولمة والذي فرض عليها هذا التوجه من خلال سيطرة الأنماط الغربية على كل الأقطار.

لذلك يرتبط مفهوم العولمة بقاعدة فكرية ذات مداخل نظرية تؤسس لفكر سياسي غير مستقل ما يلبث كيس ينتشر في جميع المواقف والمواضع المتعلقة بالمجتمع ، لتذوب الكثير من الحقائق التي كانت سائدة من قبل كسيادة الدولة ، و القيم الأخلاقية والثقافية التي يتغذى من خلالها مبدأ المواطنة ، و أدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي ارتبطت بشكل غير مباشر بعجلة العولمة لتتجسد فكرة عولمة الوطن.

قائمة المراجع:

1.أسعد عبد الوهاب عبد الكريم ،2018، **الفكر السياسي والنظرية السياسية**، دراسة مقارنة، العراق ،كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت ،ص17

2.قحطان أحمد سليمان الحمداني ،2003، **النظرية السياسية المعاصرة**، الطبعة الأولى، عمان دار الحامد للنشر والتوزيع، ص20

3.ابراهيم شبلي، 1980،**تطور الفكر السياسي ، دراسة تأصيلية لفكرة الديموقراطية**، بيروت، الدار الجامعية ،ص16

4.عبد الرضى الطعان، 1987، **الفكر السياسي الحديث** ،الجزء الأول ،جامعة بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ،ص10.

5.جان جاك شوفا لييه، 1993، **تاريخ الفكر السياسي ، من المدينة الدولة إلى الدولة القومية** ، ترجمة ، محمد عرب صاصيلا، بيروت ،المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ، ص475.

6.جميل حليل نعمة المعلة وآخرون ، 2016، **الفكر السياسي الأمريكي المعاصر** ،الطبعة الأولى ، الجزائر ، دار النديم للنشر والتوزيع ، ص108.

7.العبيدي لطيف كريم محمد ، 1999، **العولمة في الفكر السياسي المعاصر** ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، المجلد 7 ، العدد 6،ص51 .

8.لطفي حاتم، 2010، **موضوعات في الفكر السياسي المعاصر**، الطبعة الأولى، دار الجمل، العراق، ص148.

9.روس كينخ ،2008، **ميكيافيلي فيلسوف السلطة** ، ترجمة ، فايقة جرجس مراجعة ، مجدي عبد الواحد عنبة ، القاهرة ، كلمات عربية للنشر والتوزيع ، ص262.

10.نيكولا مكيافيلي، 2006،**الأمير** ، ترجمة :أكرم مؤمن ، القاهرة ، مكتبة بن سينا ، ص16.

محمد أبو بكر أبو عزة ،2014،**الفكر السياسي عند بن خلدون** ، المجلة الجامعة ،كلية التربية جامعة الزاوية ،العجيلات ، المجلد 2، العدد 6،ص113.

11.رضا الزاوي،2009، **فلسفة بن خلدون**، صفاقس ، تونس ، دار صامد للنشر والتوزيع ، ص82.

12.Hobbes, 1989, la **citoyenne traduction de sorbier**, 1694, paris, Flammarion, Epitre dédicatoire, P83.

13.Hobbes, 1971**, Léviathan, traduction de triquard**, paris, série, P162

Henri Labrousse, 1995, **introduction à la philosophie politique,** Paris, Marcel Rivière, P152.

14.جون لوك ، 1978،**الرسالة الثانية في الحكم المدني**، ترجمة عبد الكريم أحمد، القاهرة ، دار سعد ، سلطة ألف كتاب ، رقم 419، الفقرة 4، ص247.

15.حمدان مهري، 2012، **المواطنة والمواطن في الفكر السياسي**، دراسة تحليلية نقدية، القاهرة ، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر،2012 ، ص 37.

16.سيد محمد ولديب، 2011، **الدولة واشكالية المواطنة، قراءات في مفهوم المواطنة**، الاسكندرية، كنوز المعرفة للنشر، ص35.

17.طارق عبد الرؤوف عامر، 2011، **المواطنة والتربية، اتجاهات عالمية عربية**، الرياض، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ص38.

18.شعبان عبد الحسين،2017، **الهوية والمواطنة -البدائل المكتسبة والحداثة المتعثرة**، بيروت لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ص49.

19.Dupeyrix Alexandre, 2005**, La conception de la citoyenneté chez Habermas**, thèse de doctorat, soutenue, Université Lyon 2, p, 320

20.غازي بن عبد الرحمن القصيبي ،200، **العولمة والهوية الوطنية ، مقالات** السعودية ، مكتبة العبيكان، ص29.

21.عبد الله بن جابر العتيبي،2006، **العولمة وسيادة الدولة، بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية**، السعودية ، مجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 8، العدد6 ، ص 83.

22.علاء زهير الرواشدة، 2007، **العولمة والمجتمع**، عمان، دار الحامد ، ص56